العلاقات العراقية الخليجية بعد العام ٢٠٠٣

د.عبد الرزاق خلف محمد
استاذ مساعد / مركزا لدراسات الاقليمية
جامعة الموصل

المقدمة :

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تم اعادة هيكلية الدولة العراقية بمؤسساتها السياسية والادارية والعسكرية كما تعددت مراكز القوة المؤثرة في الساحة السياسية العراقية من الاحزاب والائتلافات والشخصيات السياسية والدينية وبدأت مرحلة جديد في علاقات العراق الخارجية مع محيطة الدولي والاقليمي ومنها دول مجلس التعاون الخليجي متأثرة بالمتغيرات والعوامل السياسية والامنية التي احاطت بالعراق بعد الاحتلال ، وبرغم من اعتراف دول الخليجية بالعملية السياسية التي شهدها العراق وزيارة الوفود الحزبية والرسمية العراقية المتكررة لدول مجلس التعاون الخليجي الى ان علاقات دول الخليج العربية كانت غير متفاعلة ومتباينة مع الحكومات العراقية المتعاقبة. ولفهم طبيعة علاقات العراقية الخليجية بصور اوضح و العوامل المؤثر فيها جاء اختيارنا للبحث الموسوم بـ (العلاقات العراقية الخليجية بعد العام ٢٠٠٣).

تتبع اهمية البحث من اهمية العراق ودول مجلس التعان والخليجي التي تشمل كل (المملكة العربية السعودية ودلة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وسلطنة عمان) في منطقة الشرق الاوسط و الخليج العربي التي تشكل أهمية محورية للأمن والاستقرار العالمي هذا من جهة ومن جهة اخر ان كثير من مواضيع البحث ممكن ان تكون مواضيع بحوث ودراسات مستقلة .

يهدف البحث لمعرفة طبيعة علاقة العراق مع دول الخليج العربية بعد ٢٠٠٣ ومناقشة وتحليل العوامل المؤثرة فيها.

يتبع البحث المنهج التوثيقي الوصفي في الكتابة دون اغفال الجانب التحليلي ، ويغطي المدة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٣-٢٠١٩ ليمكن تضمين ابرز الأحداث والتطورات الخاصة بالعلاقات العراقية مع دول الخليج العربية قدر الإمكان. حيث قسم البحث إلى مبحثين رئيسيين وخاتمة اشتملت على أهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث.

المبحث الاول : طبيعة العلاقات العراقية الخليجية ٢٠٠٣_ ٢٠١٤ .

عملت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ من أجل الانفتاح الإقليمي والدولي لدعم مسيرة العراق السياسية وحاولت أن تنهج سياسة خارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تتسم برغبتها في إقامة العلاقات الودية معها في جميع المجالات ، في المقابل كانت دول الخليج العربية متابعة لتطورات الاوضاع في العراق بعد الاحتلال ، اذ رحبت دول مجلس التعاون الخليجي بما صدر عن مجلس الحكم الانتقالي في العراق بوضع جدول زمني لنقل الحكم والسلطة للعراقيين ، وبعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة اياد علاوي اعلان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم في مدينة جدة السعودية في٧حزيران /يونيو ٢٠٠٤ عن ترحيبهم بحكومة اياد علاوي الموقتة[١]. كما عبر قادة وحكام دول الخليج العربية عن املهم بسهام كل فئات الشعب العراقي في العملية السياسية في العراق والمتمثلة في أجراء الانتخابات [٢].

وكخطوة اولى لطي صفحة الماضي، وتجاوز تراكماتها وفتح صفحة جديدة في علاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي قام رئيس الحكومة المؤقتة اياد علاوي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) ، في 28تموز/يوليو ٢٠٠٤ بزيارة كل من المملكة العربية السعودية والكويت التقى خلالها بولي العهد السعودي في حينها الامير عبدالله بن عبدالعزيز واكد الجانبان اهمية وحدة العراق واستقراره ، كما التقى علاوي خلال جولته العربية والخليجية [٣].بأمير الكويت جابر الاحمد الصباح ، ورئيس حكومتها صباح الاحمد الصباح في ٢ اب/ اغسطس واجرى مباحثات مع المسؤولين الكويتيين ، تناولت القضايا العالقة بين البلدين، لاسيما قضايا الحدود والديون والمفقودين، وكان من نتائج هذه الزيارة الاتفاق على استئناف العلاقات بين البلدين بعد انقطاع استمر اربعة عشر عاماً [٤].

وبعد استئناف العلاقات باشر الجانبان في محاولات معالجة المسائل العالقة بينهما ففي مسالة مطالبة الكويت بمعرفة مصير الاسرى والمفقودين الكويتيين بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ والبالغ عدد نحو ٦٠٠ شخص حسب الادعاء الكويتي تم تشكيل لجنة تظم ثلاث اطراف مثل الطرف الاول فيها الكويت والسعودية والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا، بينما مثل الطرف الثاني العراق ، اما الطرف الثالث فمثل اللجنة الدولية للصليب الاحمر بعد ذلك قام فريق كويتي متخصص بعمليات بحث في العراق وبمساعدة الحكومة العراقية الموقتة والقوات الامريكية، الا أن اللجنة لم تتمكن من مواصلة عمليات

البحث لسوء الاوضاع الامنية ، واوضح الجانب الكويتي بأنه تم العثور على رفات ٢٢٧ شخص من مجموع المفقودين ، ولايزال مصير البقية مجهولاً .

اما في مسالة التعويضات والتي فرضة على العراق بعد العام ١٩٩١ تسلمت دولة الكويت نحو ٩.٣ مليار دولار حتى العام ٢٠٠٣ من مجموع المبلغ المفروض على العراق والبالغ نحو ٥٢ مليار دولار وبعد العام ٢٠٠٣اصدر مجلس الامن قرار برقم ١٤٨٣ في ٢٢ ايار/مايو ٢٠٠٣ الذي الزم العراق بدفع نحو ٥% من قيمة تصدير النفط العراقي لصندوق التعويضات وكانت قضية التعويضات للكويت من ابرز اسباب استمر خضوع العراق لحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة [٥].

في حين كان لمسالة الديون التي تطالب بها الكويت العراق وبالغة نحو١٦ مليار دولار والتي جاء معظمها خلال الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ حيث يطالب العراق بإعفائه او اطالة فترة التسديد او اعادة جدولتها او اعفاء قسم منها ، اما الكويت فترفض اعفاء العراق من ديونه او اعادة جدولتها ، او حتى تخفيفها [٦]. اما مسالة الحدود فكانت ولاتزال تتركل اثر سلبي في شكل العلاقات بين العراق والكويت وبقي دول مجلس التعاون الخليجي .

بعد الانتخابات العراقية في كانون الثاني /يناير ٢٠٠٥ رحبت الكويت وباقي دول الخليج بنتائج الانتخابات وبعد تشكيل الحكومة قام رئيس الوزراء ابراهيم الجعفري يرافقه وفد عراقي كبير بزيارة الكويت في ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٥ حيث استقبله رئيس الوزراء الكويتي صباح الاحمد الصباح ، واجرى الجعفري خلال زيارته مباحثات مع المسؤولين الكويتيين تناولت القضايا العالقة بين البلدين لاسيما الحدود والديون والتعويضات بين البلدين فضلا عن سبل تطوير العلاقات بين العراق والكويت[٧].

وبعد تشكيل الحكومة العراقية الدائمة برئاسة نوري المالكي في نيسان /ابريل ٢٠٠٦، وسعيا منه للحصول على تأييد ودعم حكومات دول الخليج العربية للعملية السياسية. قام نوري المالكي في مطلع تموز /يوليو ٢٠٠٦ بزيات كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والكويت. مستعرضا خطة حكومته للمصالحة الوطنية في العراق، في الاول من تموز وصل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الى المملكة العربية السعودية على رأس وفد رفيع المستوى في وشهدت هذه الزيارة الى جانب استعراض مشروع المصالحة الوطنية الذي تعده الحكومة العراقية تم عقد مباحثات بين الجانبين تضمنت مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار وكذلك التعاون في مجالات النفط والكهرباء وغيرها [٨].

واستقبل رئيس دولة الامارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في ٣ تموز / يوليو ٢٠٠٦ رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي وافادت وكالة الانباء الاماراتية ان الرجلان استعرضا "اخر التطورات والمستجدات في العراق والمساعي التي تبذلها الحكومة العراقية للوصول الى وفاق وطني".[٩].

بعدها جاءت زيارة نوري المالكي للكويت في٥ تموز/يوليو ٢٠٠٦ وفي هذه الزيارة تم مناقشة ملف ترسيم الحدود وامكانية حلها عبر الحوار الثنائي والخلاص من وصايا مجلس الامن[١٠].،وقد أثار تصريح للمالكي حول مسألة الحدود ردود فعل متحفظة في الكويت، وذكر محمد الصباح وزير الخارجية الكويتي أن كلام المالكي حول وجوب حسم مسألة الحدود بين البلدين يتطلب التوضيح، وأن الكويت تأمل في أن يلتزم العراق بالقوانين الدولية، كما أن إعفاء العراق من ديونه مسألة يقررها مجلس الأمة الكويتي [١١].

و في العام ٢٠٠٧ عبّرت المملكة العربية السعودية عن موقفها من الحكومة العراقية، وذكرت الأنباء ((أنها اعتذرت عن استقبال نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي بسبب انحيازه ضد العرب السنة في العراق ولتعزيزه الدور الإيراني)) [١٢].من ناحية ثانية، أكد أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح الذي استقبل المالكي أن مسألة ديون العراق للكويت يجب أن تمر من خلال مجلس الأمة الكويتي وأن التعويضات للكويت ((لا تسقط لأنها أتت من الأمم المتحدة))[١٣].

شهد عام ٢٠٠٨ تطور مهم على صعيد العلاقات السياسية والدبلوماسية بين العراق وكل من دولة الامارات العربية المتحدة والكويت ومملكة البحرين ، حيث اعلن وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد ال نهيان، في الخامس من حزيران / يونيو ٢٠٠٨، خلال زيارة للعاصمة العراقية بغداد عن إعادة فتح السفارة الإماراتية، وتسمية عبد الله الشحي سفيراً لدولة الإمارات العربية المتحدة في العراق . وكانت هذه الزيارة أول زيارة لمسؤول خليجي رفيع المستوى إلى العراق منذ احتلاله عام ٢٠٠٣. [١٤].

وحرصا من الحكومة العراقية على إقامة أفضل العلاقات مع الإمارات على جميع الأصعدة قام رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في ٦تموز/يوليو ٢٠٠٨ بزيارة رسمية الى دولة الامارات يرافق وفد يضم وزراء الداخلية و التجارة ، و الصناعة والمعادن ، رئيس هيئة الاستثمار وعدد من المسؤولين في الحكومة العراقية وخلال استقبال الوفد العراقي أكد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة أن دولة الإمارات العربية المتحدة قررت إلغاء كافة الديون المستحقة على العراق والبالغة أربعة مليارات دولار تم تقديمها في أوقات مختلفة، إضافة إلى الفوائد المترتبة عليها . وأوضح ((أن قرار دولة الإمارات إلغاء ديونها المترتبة على العراق هو تعبير عن أواصر الأخوة والتضامن بين البلدين ومساعدة للحكومة العراقية لتنفيذ خطط ومشروعات إعادة الإعمار وتأهيل المؤسسات والمرافق المختلفة في العراق)) [١٥].

اعلنت الكويت في تموز / يوليو ٢٠٠٨ عن تعيين الفريق المتقاعد علي المؤمن سفيرا لها في بغداد والذي قدم اوراق اعتماده في ٢٠٠٨/١٠/٢٢. و في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٨ ايضا قدم السفير صلاح علي المالكي نسخة من أوراق اعتماده سفيرا للبحرين في العراق لوزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري. [١٦].

حاولت الحكومة العراقية للعمل على تحسين علاقات العراق مع كل من المملكة العربية السعودية وقطر من خلال فتح السفارة العراقية بالدوحة وتعيين الدكتور جواد الهنداوي عام ٢٠٠٩ سفير جديد في قطر ، وفي نفس الوقت وجّه رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي انتقادات حادة إلى السعودية، معتبراً أنها ((تظهر سلبية)) وتحفظات على تطوير العلاقات مع حكومته. ورأى أن خطواته لتحسين العلاقات مع الرياض ((فهمت سلباً وضعفاً))، ولذا فإن بغداد لن تتخذ أي مبادرات إضافية باتجاه تحسين العلاقات مع الرياض، ما لم يصدر عن السعودية رغبة واضحة بتحسين هذه العلاقات. [١٧].

رفض وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز تصريح رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي الذي اتهم فيه السعودية بالعمل على عرقلة تطوير العلاقات بين بغداد والرياض ، داعياً الحكومة العراقية إلى تحسين الإجراءات الأمنية على الحدود بين البلدين[١٨].

ومع متصف العام ٢٠١٠ بعد فوز القائمة العراقي المدعومة من قبل دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية بنحو ٩١ مقعد في الانتخابات البرلمانية ومع تعثر تشكيل الحكومة العراقية ، دعا العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز المسؤولين العراقيين إلى إجراء محادثات في الرياض ترعاها جامعة الدول العربية لتجاوز مأزق تأليف الحكومة العراقية. وقد قوبلت دعوة العاهل السعودي بتحفظ ورفض من قبل التحالف الوطني العراقي الذي يضم كتلة إتلاف دولة القانون التي يترأسها رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته نوري المالكي. [١٩]

شهد العام ٢٠١١ تردي واضح في علاقات العراق مع الدول الخليجية و اتى ذلك لأسباب عدة، منها وقوف كتل من البرلمان العراقي الى جانب المتظاهرين البحرينيين في شباط /فبراير ٢٠١١ ،حيث طالبت كتل بالبرلمان العراقي بالوقوف إلى جانب المتظاهرين في البحرين، وعلّق البرلمان إحدى جلساته في إطار ما وصفه بالتضامن مع المتظاهرين في المنامة [٢٠].

كما تسبب قيام الكويت في نيسان/ أبريل ٢٠١١ بو ضع حجر الأساس لبناء ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان ، في تصاعد حدة التوتر في العلاقات العراقية الكويتية نتيجة التصريحات والتصريحات المضادة بين الطرفين حيث يرى الجانب العراقي أن بناء الميناء سيؤدي إلى "خنق" المنفذ البحري الوحيد

للعراق، من خلال إعاقة الملاحة البحرية في خور عبد الله وخاصة ان الساحل العراقي على الخليج العربي ضيق لا يتجاوز ٥٠كيلومتر ، بينما الساحل الكويتي يبلغ نحو ٥٠٠ كيلو متر، لذلك تقدم العراق بطلب رسمي للكويت من اجل ايقاف بناء الميناء بالقرب من حدوده، غير ان الجانب الكويتي رفض الطلب العراقي معتبراُ أن "هذا الطلب لا يستند إلى أي أساس قانوني ، حيث أن الميناء يُقام على أراض كويتية وفق سيادتها على أراضيها ومياهها،"[٢١]. وقد أيدت دول مجلس التعاون الخليجي الجانب الكويتي من خلال البيان الختامي لقمة المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون الخليجي والذي جاء فيه ((أكد المجلس الأعلى دعمه لموقف دولة الكويت بشأن إنشاء ميناء مبارك الكبير باعتباره يقام على أرض كويتية وضمن مياهها الإقليمية)) واضاف البيان ان المجلس يأمل ان يراعي العراق العلاقات التي تربطه بدول المجلس ، وذلك بعدم التدخل في الشئون الداخلية لدوله ووقف الحملات الإعلامية التي لا تخدم تطور العلاقات وتقدمها بين الجانبين [٢٢].

انعكس توتر العلاقات العراقية الخليجية على التمثيل الخليجي الضعيف في القمة العربية التي عقدت في بغداد في ٢٧- ٢٩اذار/مارس ٢٠١٢، وقد اوضح سبب ذلك الشيخ حمد بن جاسم ال ثاني رئيس الوزراء القطري في مقابلة تلفزيونية حيث قال ((ما حدث من تمثيل ضعيف من دول الخليج في قمة بغداد كان رسالة الى حكومة العراق)). [٢٣].و كانت المشاركة الخليجية في القمة كالتي : الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح امير الكويت، اما المملكة العربية السعودية فقد مثلها مندوبها لدى جامعة الدول العربية ومصر السفير أحمد قطان في حين مثل الإمارات العربية المتحدة وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقاش، اما مملكة البحرين فقد رأس وفدها وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، بينما مثل سلطنة عمان الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري رئيس مجلس الدولة اما قطر فقد مثلها مندوبها في جامعة الدول العربية[٢٤].

استمر التوتر في العلاقات العراقية الخليجية خلال عامي ٢٠١٣ والنصف الاول من ٢٠١٤ على مستوى الخطاب الاعلامي والاتهامات المتبادلة لقطر بتدخل بالشؤون الداخلية ودعمها جهات تحاول عرقلة العملية السياسية في العراق حتى وصلت الامور الى سحب السفير العراقي من الدوحة جواد الهنداوي والكادر الأول في السفارة العراقية في نيسان/ ابريل ٢٠١٣ [٢٥]. كما طالب زعيم التيار الصدري السيد مقتده الصدر بعدها باقل من شهر بإغلاق السفارة البحرينية في بغداد، بعد قيام السلطات البحرينية بتوجيه مذكرة اعتقال بحق رجل الدين البحريني عيسى القاسم،[٢٦].

وفي اذار/ مارس ٢٠١٤ اتهم نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي السعودية وقطر بدعم وتمويل الإرهاب في العراق عقب سقوط ٤٧ قتيلاً و١٦٧ جريحاً بتفجير انتحاري في مدينة الحلّة العراقية [٢٧].وقد وصفت السعودية تصريحات رئيس الوزراء العراقي بأنها " غير مسؤولة وتذكي نار الفتنة" [٢٨]

المبحث الثاني : تطور العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠١٤ .

شهد العام ٢٠١٤ حدث امني خطير في العراق الا وهوا سيطرة تنظيم داعش في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ على مدينة الموصل وضوحيها واجزاء كبير من العراق بعد ذلك ، وقد جاءت سيطرة التنظيم على اجزاء واسعه من العراق بعد تمسك رئيس الوزراء العراقي الاسبق نوري المالكي بولاية ثالثة لرئاسة الوزراء بعد الانتخابات البرلمانية العراقية في نيسان/ ابريل ٢٠١٤ لذلك تم اختيار حيد العبادي كمرشح تسوية بضغوط خارجية واخرى داخلية .

وضع رئيس الوزراء حيدر العبادي (٢٠١٤-٢٠١٨)منهاجه الوزاري وحدد مبادئ سياسة حكومته الخارجية بالاتي [٢٩]. :

١_ ايلاء السياسة الخارجية اهمية خاصة تقوم على اساس المصالح المشتركة .

٢_ تفعيل سياسة العراق الخارجية والالتزام بسياسة حسن الجوار وعدم التدخل بالشأن الداخلي .

هذا المبادئ رسمت ملامح السياسة الخارجية لحكومة العبادي التي تشكلت في ايلول/سبتمبر ٢٠١٤ والتي تبنة سياسة خارجية منفتحة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة بعد تلقي حيدر العبادي رسائل تهنئة بمناسبة توليه رئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة حيث تمنت هذه الرسائل ان ينعم العراق بالامن والاستقرار وهو يواجه تنظيم داعش ، [٣٠]. وجاءت اولى سياسة انفتاح العراق في علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال حضور وزير الخارجية العراقي ابراهيم الجعفري في ١١ايلول /سبتمبر ٢٠١٤ الى مؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب الذي عقد في مدينة جدة السعودية بعد دعوة وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل لتعطي الرغبة الواضحة للطرفين بفتح صفحة جديدة من العلاقات والتي شابها الكثير من التأزم خلال المدة الماضية [٣١].

تجسدت مساعي العراق الى تحسين علاقاته الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال سلسلة زيارات ولقاءات متبادلة بين المسئولين العراقيين ونظرائهم الخليجيين ، ومنها على سبيل المثال لا

الحصر زيارة رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري (٢٠١٤-٢٠١٨)في ٢١ تشرين الاول / اكتوبر ٢٠١٤ الى الكويت يرافقه وفد من اعضاء المجلس ، حيث عقد اجتماعات مع رئيس وزراء الكويت جابر المبارك ، ومع رئيس مجلس الامة الكويتي مرزوق الغانم. ثم تبعتها زيارة وزير الخارجية العراقي ابراهيم الجعفري وفي ٣ – ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤ الى الكويت حيث اجتمع بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية صباح خالد الحمد الصباح ومسؤولين اخرين وكان الهدف من الزيارة تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتوطيدها ، و زيارة وزير الخارجية الكويتي صباح الخالد الصباح الى بغداد [٣٢].

ومن اجل تطوير العلاقات مع السعودية بعد التوتر الذي سادها خلال مدة حكومتي نوري المالكي (٢٠٠٦-٢٠١٤) قام الرئيس العراقي فؤاد معصوم (٢٠١٤-٢٠١٨) بزيارة الرياض في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١٤ [٣٣].وتبع ذلك زيارة رئيس مجلس النواب سليم الجبوري الى الرياض في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١٤ ولقاء رئيس مجلس الشورى السعودي عبدالله ال الشيخ وقد تم بحث ملفات عدة بين البلدين مثل محاربة الارهاب والعمل الدبلوماسي والاتفاقيات التجارية وتبادل السجناء بين البلدين ، وخلال هذه الزيارة منح العاهل السعودي عبدالله بن عبدالعزيز الوفد العراقي مبلغ نصف مليار دولار كمساعدات إنسانية للنازحين [٣٤].

كما تبدلت الحكومة العراقية الزيارات مع دولة الامارات العربية المتحد حيث التقى رئيس الوزراء العراقي وزير خارجية الامارات عبدالله بن زيد ال نهيان في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ في بغداد الذي اكد تأييد بلاده في مساعي الحكومة العراقية وتوجهاتها في السياسة الداخلية والخارجية و تم بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وكانت زيارة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي إلى الإمارات، في ١٥ كانون الاول /ديسمبر ٢٠١٤، ولقاؤه كلاً من الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، و الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي ، خطوة مهمة ضمن سلسلة من الخطوات والزيارات التي يقوم بها بعض مسؤولي الحكومة العراقية ضمن برنامج لتقوية العلاقات مع الدول الإقليمية والمجاورة من أجل تفعيل المواقف المشتركة في الحرب ضد الإرهاب، إضافة إلى تطوير العلاقات العراقية مع دول الخليج العربية[٣٥].

وفي كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٤ ايدت الكويت العراق عندما تقدم بطلب الى مجلس ادارة لجنة الامم المتحدة للتعويضات على تأجيل تنفيذ التزامه بإيداع نسبة ٥% من عائدات النفط في صندوق التعويضات وقد اعتمد مجلس الادارة قراره الذي اجل بموجبه سداد المبلغ المتبقي من التعويضات المستحقة للكويت وقدره ٤,٦ مليار دولار، حتى كانون الثاني / يناير ٢٠١٦. وفي ٢١ كانون الاول/

ديسمبر ٢٠١٤ توجه رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الى الكويت في زيارة تمت في اطار جولة اقليمية لمناقشة التهديد المشترك المتمثل بالإرهاب والتقى رئيس الوزراء امير الكويت صباح الاحمد الصباح وولي العهد نواف الصباح كما اجتمع برئيس وزراء الكويت .وفي ٢٨-٢٩ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٤ عقدت اللجنة الوزارية المشتركة اجتماعها الرابع في بغداد ووقع العراق والكويت اتفاقات ومذكرات تفاهم هامة ، منها تناول التعاون الامني الثنائي والملاحة والعلاقات التجارية . واعلنت الكويت افتتاح قنصليتين في البصرة واربيل ، ووافقت على تسهيل دخول حاملي الجوازات الدبلوماسية وسائر المسافرين القادمين من العراق .

واستمر مسعى العراق نحو تطوير العلاقات مع دول الخليج حيث جاءت زيارة رئيس الوزراء حيدر العبادي الى الامارات العربية المتحدة كعنصر دعم للتوجه العراقي نحو محيطة الخليجي ومن اجل توثيق اواصر العلاقات الثنائية بين البلدين[٣٦].

انعكس الانفتاح في العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بإعادة فتح سفارات كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر في بغداد حيث اعلنت المملكة العربية السعودية تعيين ثامر بن سبهان السبهان سفير مقيما لها في بغداد في٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٥،وكذلك تعيين عبد المنعم المحمود قنصلا لها في أربيل. بينما اصدر امير قطر الشيخ تميم بن حمد ال ثاني في١٠ايلول/ سبتمبر ٢٠١٥ قرارا أميريا بتعيين زايد سعيد الخيارين، سفيرا فوق العادة مفوضا لدى العراق [٣٧]. . فضلا عن ذلك تسلم الرئيس العراقي فؤاد معصوم في وقت سابق في٢٢شباط /فبراير٢٠١٥ أوراق اعتماد سفير سلطنة عمان غير المقيم خميس بن فارس محمد الفارسي. يذكر ان وزير الخارجية العراقي ابراهيم الجعفري قد زار في ٨ من شباط / فبراير٢٠١٥ العاصمة العُمانية مسقط استمرت أربعة ايام التقى فيها كبار القادة والمسؤولين العُمانيين وجرى التداول في العلاقات الثنائيّة، وسُبُل تعزيزها؛ كما افتتح المبنى الجديد للسفارة العراقية في مسقط .

كان هناك متغيرات موضوعية دفعت الى هذا الانفتاح في العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي اهمها ضرورة الاصطفاف لمواجهة خطر الارهاب المتمثل بتنظيم داعش فتهديد تنظيم داعش لا يمثل خطرا على امن ووحدة العراق فقط ، وإنما يمثل تهديداً لأمن دول مجلس التعاون ، سواء بصورة مباشرة عن طريق الحدود المشتركة مع العراق، لاسيما على الجانبين السعودي والكويتي، أو غير مباشرة من خلال تجنيد مواطنين من هذه الدول للانضمام الى الجماعات المسلحة الارهابية أو تشكيل خلايا نائمة في هذه الدول، ما ينعكس على امن واستقرار هذه الدول في المستقبل .

يعد العام ٢٠١٧ عام الانفتاح الاقليمي والدولي للعراق في علاقته الخارجية خصوصا في جانب العلاقات العراقية الخليجية او خصوصاً في جانبي العلاقات العراقية – السعودية والعراقية– القطرية ، فقد أجرى وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٧ زيارة رسمية إلى العاصمة العراقية ، هي الأولى من نوعها لمسؤول سعودي رفيع المستوى نقش خلالها سبل تطوير العلاقات بين الجانبين مع المسؤولين العراقيين [٣٨].وفي ٢٢ من مايو/أيار ٢٠١٧، أجرى وزير الطاقة السعودي خالد الفالح، زيارة بحث خلالها مع نظيره العراقي التعاون المشترك وتفاهمات حول تطورات أسواق النفط العالمية.

وشهدت العلاقات العراقية القطرية تطور جديد تمثل بزيارة وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن ال ثاني الى بغداد وفي ٢٢مايو/ايار ٢٠١٧ وتسليمه رسالة خطية من امير قطر الشيخ تميم بن حمد ال ثاني الى رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي تضمنت دعوة الاخير لزيارة قطر، والذي بحث مع الوزير القطري سبل تعزيز وتطوير العلاقات في مختلف المجالات وازالة ما يمكن ان يعكر صفوها.، كما كان للموقف العراقي من الازمة الخليجية [٣٩].اثر في تطور العلاقات مع قطر حيث تم الاعلان عن افتتاح خط ملاحي بين العراق وقطر في ابريل/نيسان ٢٠١٨ خلال زيارة قام بها وزير المواصلات والاتصالات جاسم بن سيف السليطي ؛ حيث يسهم الخط الملاحي في نقل بضائع كل من الاردن وتركيا وايران عبر الاراضي العراقية الى قطر[٤٠].

كما وصل بغداد في ١٣ اب /اغسطس ٢٠١٧وزير الخارجية البحريني خالد بن حمد ال خليفة في زيارة غير معلنة التقى خلالها مسؤولين عراقيين، بينهم رئيس الوزراء حيدر العبادي، ورئيس الجمهورية فؤاد معصوم. ونظيره العراقي ابراهيم الجعفري الذي اتفق معه على توسيع العلاقات الثنائية بين البلدين [٤١].

وفي تطور ملفت في العلاقات العراقية السعودية شهدت العاصمة السعودية الرياض في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧إطلاق المجلس التنسيقي رسميًا من طرف العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز ورئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، برعاية أمريكية تجسّدت في الحضور الشخصي لرئيس الدبلوماسية الأمريكية ريكس تيلرسون. وبحسب ما نقلته وكالة الأنباء الرسمية السعودية، فإن المجلس المشترك الجديد يؤسس لمرحلة "طموحة من العمل التجاري والاقتصادي والاستثماري غير المحدود" على أن يشكل "حَجَر الأساس في العمل والتخطيط المتوسط وبعيد المدى".[٤٢].

استمرت العلاقات العراقية الخليجية في تطورها بعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة عادل عبد المهدي فقد تم استقبال وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن ال ثاني في بغداد في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٨ وتم تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق وقطر وتم تفعيل العلاقات الاقتصادية ، حبث اكد وزير الخارجية العراقي محمد علي الحكيم ان التعاون بين البلدين يشمل اعادة الاعمار والاستثمار ، وفي منتصف العام ٢٠١٩ جاءت زيارة الرئيس العراقي برهم صالح الى قطر ولقاءه الشيخ تميم بن حمد ال ثاني بهدف توسيع افاق التعاون بين البلدين والناي عن التدخل في الشؤون الداخلية، وفي منتصف العام ٢٠١٩ ايضا جاءت زيارة رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي الى الدوحة ولقاءه الشيخ تميم بن حمد ال ثاني حيث بحثا تطورات الاحداث التي تشهدها المنطقة ، كما تم التوقيع على البرنامج التنفيذي الثاني لمذكرة التعاون الثقافي والعلمي والتربوي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين البلدين[٤٣].

وفي ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٩ وصل إلى العاصمة العراقية بغداد وزير الشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي، في زيارة هي الأولى لمسؤول عماني رفيع لبغداد منذ عام ٢٠٠٣.وقالت مصادر بوزارة الخارجية العراقية للجزيرة إن الوزير العماني سيلتقي رئيسي الجمهورية والوزراء في اجتماعين منفصلين.
كما سيجري مباحثات ثنائية مع نظيره العراقي محمد علي الحكيم يتناول خلالها العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها، وملف الأزمة التي تشهدها المنطقة بين إيران والولايات المتحدة.

كما شهد العام ٢٠١٩ تطور في علاقات العراق مع مجلس التعاون الخليجي من خلال اقرار مجلس الوزراء العراقي مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، خطة عمل مشتركة للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٤، تهدف لتعزيز التعاون بين الجانبين في ٥ قطاعات حيوية». بعد ان شهدت العاصمة السعودية الرياض، عقد اجتماع في ١٠ نيسان / ابريل ٢٠١٩ بين وفد عراقي، برئاسة نزار الخير الله الوكيل الأقدم لوزارة الخارجية، والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، برئاسة الدكتور عبد العزيز العويشق الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والمفاوضات بالمجلس، أثمر عن إطلاق خطة عمل استراتيجي مشترك بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، تتمثل تضمنت العمل على توقيع مذكرات، تهدف إلى تعزيز التعاون بين الجانبين في ٥ قطاعات حيوية». و بموجب هذه الخطة، سيتم توقيع مذكرات تفاهم بين الطرفين، في القطاعات السياسية والأمنية ، فضلاً عن التنسيق العسكري والتدريب، لتعزيز الأمن بالمنطقة ومكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة». اما القطاع الثاني فهو القطاع الاستثماري التجاري والاقتصادي، ، أن القطاع الثالث هو التعليم، وذلك لتبادل الخبرات وتوفير المنح

الدراسية والتعاون وتنسيق المواقف وتوأمة الجامعات، فيما يشمل القطاع الرابع الصحة والبيئة، من خلال اعتماد برامج صحية وتبادل التدريب والخبرات بالمجال الطبي والصحي. بينما القطاع الخامس في هذه الخطة، هو قطاع الرياضة والشباب، وبحث الجانبان سبل تعزيز العلاقات القائمة بين دول المجلس والعراق، في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية والإعلامية، والتعليم والصحة والرياضة، في ضوء خطة العمل المشترك للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٤، والمتفق عليها من الجانبين. واتفق الجانبان على تعزيز التنسيق السياسي الاستراتيجي بين الجانبين، لتعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز الخطة الاقتصادية في مجالات التجارة والصناعة والاستثمار والنفط والطاقة والزراعة والقطاع الخاص [٤٤].

الخاتمة :

اهتم البحث بدراسة العلاقات العراقية الخليجية على مدى اكثر ست عشر عاما ، منذ العام ٢٠٠٣ تاريخ احتلال العراق وتأسيس نظام سياسي جديد فيه، وحتى العام ٢٠١٩. وتبين ان العلاقات العراقية الخليجية مرت بمراحل ومنعطفات على مدى السنوات السابقة اثرت عليها البيئة الخارجية من جهة والظروف التي مر بها العراق وتوجهات الحكومات العراقية من جهة اخرى ويمكن ايجاز مراحل علاقات العراق بدول الخليج العربية بالاتي :

_ كانت دول مجلس التعاون الخليجي بعد احتلال العراق تدعوا لنقل السلطة للعراقيين ، والحفاظ على وحدة العراق ، وكان ذلك ممكن ان يشكل حافزاً نحو تطوير العلاقات مع العراق الا ان بسبب الوضع الامني الذي صاحب الاحتلال في العراق اثر سلبا في تحسن تلك العلاقات .

_ في مرحلة حكومة اياد علاوي الموقتة(٢٠٠٤-٢٠٠٥) وحكومة ابراهيم الجعفري (٢٠٠٥-٢٠٠٦) كانت هناك زيارات خارجية من قبلهما الى بعض دول الخليج العربية من اجل اعادة العلاقات الدبلوماسية والسياسية وبالرغم من اعادة افتتاح السفارات العراقية في دول مجلس التعاون الخليجي ،الان نتيجة الوضع الامني في العراق لم يكن هناك تجاوب لإعادة فتح السفارات الخليجية في بغداد.

_ شهدت حكومة نوري المالكي الاولى (٢٠٠٦-٢٠١٠) وخلال العام ٢٠٠٨اعادة افتتاح سفارات دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت ومملكة البحرين في بغداد وتعيين سفراء مقيمين فيها وكان لهذه الخطورة اثر ايجابي في علاقات العراق مع هذه الدول ، بينما استمرت سلبية العلاقات مع كل من المملكة العربية السعودية و دولة قطر . اما سلطنة عمان فكانت تشارك دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعاتها السنوية الدورية وفي بينتها الختامية والتي تدعوا الى ضرورة المصالحة الوطنية في العراق.

_حاولت الدول الخليجية تقديم دعم نسبي للقائمة العراقية التي ترأَّسها ، إياد علاوي، في انتخابات العام ٢٠١٠. الان رغم فوزها أخفقت في تشكيل الحكومة ، بعد إعادة تجمع القوى السياسة الشيعية برعاية إيرانية في تحالف أفضى إلى تمديد رئاسة نوري المالكي للحكومة أربع سنوات أخرى ، ليستمرا التوتر العلاقات العراقية الخليجية وخاصة مع السعودية وقطر والبحرين .

_مع انتقال منصب رئيس الوزراء إلى حيدر العبادي(٢٠١٤-٢٠١٨، على إثر اجتياح تنظيم دعش لعدَّة مدن عراقية، حصل تحول العلاقات العراقية الخليجي، وتحديدًا السعودي وقطر، وقد تجلى ذلك بإعادة افتتاح سفارتهما في بغداد. وتبادل الزيارات بين الوفود الرسمية مما انعكس على تطور العلاقات العراقية الخليجية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

_ استمر تطور في العلاقات العراقية الخليجية خلال مدة حكومة عادل عبدالمهدي (٢٠١٨-٢٠١٩) فقد وصلت وفود رسمية من دول مجلس التعاون الخليجي الى بغداد ، واستقبلت وفود رسمية عراقية على اعلى المستويات في العواصم الخليجية ، حيث تم التوقيع على اتفاقات تعاون في شتى المجالات .

المصادر والهوامش :

([1]) صحيفة الصباح(العراقية) العدد الصارد في ٢٠٠٤/٦/٨.

([2])البيان الختامي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدورة الخامسة والعشرون ، (المنامة) . ٢١ / ١٢ /٢٠٠٤،على الموقع http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-/

([3]) عبدالكريم العلوجي ،(٢٠١١)الحقيقة الغائبة توثيق الجرائم الامريكية والبريطانية للحرب على العراق ، مكتبة جزيرة الورد ،(المنصورة)، ص ٦٩.

([4]) رابعة فلاح سند المسيحان ، (٢٠١٣) ، العلاقات الكويتية العراقية : الواقع ورؤية مستقبلية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط (عمان)، ص ٣٧.

([5]) المسيحان ، المصدر السابق ، ص ٥٣.

([6]) المصدر نفسه ، ص ٥٣.

([7]) صحيفة القبس (الكويتية) العدد الصادر في ٦/١٩/ ٢٠٠٥.

([8]) صحيفة البيان (الاماراتية) العدد الصادر في ٢٠٠٦/٧/٣

([9]) صحيفة الدستور،(الاردنية) العدد الصادر في ٢٠٠٦/٧/٤

([10]) صحيفة الرأي العام، (الكويتية)، العدد الصادر في ٢٠٠٦/٧/٥

([11]) صحيفة الرأي العام، (الكويتية)، العدد الصادر في ٢٠٠٦/٧/٩

([12]) صحيفة القدس العربي، (اللندنية)، العدد الصادر في ٢٠٠٧/٤/٢٦

([13]) صحيفة الشرق الأوسط، (اللندنية)، العدد الصادر في ٢٠٠٧/٤/٢٦

([14]) صحيفة الخليج ،(الامارتية)، العدد الصادر في ٢٠٠٨/٦/٦.

([15]) صحيفة الاتحاد ،(الاماراتية) العدد الصادر في ٢٠٠٨/٧/٧.

([16]) صحيفة الشرق الاوسط العدد الصادر في ٢٠٠٧/١٠/٨ .

([17]) صحيفة السفير، (اللبنانية)، العدد الصادر في ٢٠٠٩/٥/٢٩.

([18]) صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية)، العدد الصادر في ٢٠٠٩/٥/٣٠

([19]) صحيفة النهار ،(اللبنانية). العدد الصادر في ٢٠١٠/١٠/٣١.

[٢٠] محمد علي ، علي الحسيني (٢٠١٩)،" العلاقات العراقية البحرينية: عقد ونصف من الشدّ والجذب " بحث منشور على الموقع :

https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/4/28

[٢١]((الشرق الأوسط، لندن). سبت ٢٠١١/٧/١٦ (السفير، بيروت).الخميس ٢٠١١/٧/٢٨

[٢٢]البيان الختامي للدورة الثانية والثلاثين لقمة المجلس الاعلى صدر من الرياض في ٢٥ محرم ١٤٣٣هـ الموافق ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ٢٠١١م

[٢٣] صحيفة النهار،(البنانية)، العدد الصادر في ٢٠١٢/٣/٣٠

[٢٤] صحيفة الشرق الأوسط،،(اللندنية)، العدد الصادر في ٢٠١٢/٣/٣٠.

[٢٥]) صحيفة الصباح الجديد(العراقية) العدد الصادر في ٢٠١٣/٤/٢٥.

[٢٦]) الحسيني ، المصدر السابق ، ص ٢.

[٢٧]) صحيفة النهار، (اللبنانية). العدد الصادر في ٢٠١٤/٣/١١ .

[٢٨]) صحيفة الحياة ،(اللبنانية) ، العدد الصادر في ٢٠١٤/٣/١١ .

[٢٩] اياد عبدالكريم مجيد و برهان علي محمد،(٢٠١٩ " الدبلوماسية العراقية حيال العالم العربي قبل عام ٢٠١٨ دراسة تحليلية " مجلة تكريت للعلوم السياسية ، جامعة تكريت ،(تكريت)، ص ١١٥.

[٣٠] مفيد الزيدي ، (٢٠١٩)،" العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠١٤،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٦٦، الجامعة المستنصرية ، (بغداد)، ص ٧.

[٣١] اياد عبدالكريم مجيد و برهان علي محمد ، المصدر السابق ، ص ١١٥.

[٣٢] مفيد الزيدي ، المصدر السابق ، ص ٧.

[٣٣] صحيفة الحياة اللبنانية ، العدد الصادر في ٢٠١٤/١١/١٢.

[٣٤] مفيد الزيدي ، المصدر السابق ، ص ٨

[٣٥] صحيفة الاتحاد (الاماراتية)، العدد الصادر في ٢٠١٤/١٢/١٦.

[٣٦] اياد عبدالكريم مجيد و برهان علي محمد ، المصدر السابق ص ١١٦.

[٣٧] صحيفة العربي الجديد ، (القطرية) ، العدد الصادر في ٢٠١٥/٩/١١

[٣٨]. صحيفة اخبار الخليج (البحرينية)، العدد الصادر في ٢٠١٧/٢/٢٦.

[٣٩].اتخذ في حزيران /يونيو ٢٠١٧ قرار رباعي من قبل كل من (المملكة العربية السعودية ودولة الامات العربية المتحدة و مملكة البحرين ومصر) بقطع العلاقات مع قطر بسبب سياسة الاخيرة في المنطقة والمتمثل علاقات قطر المميزة مع ايران ودعمها للإرهاب بحسب زعم الفريق الاول .

[٤٠]. مفيد الزيدي،(٢٠١٩) ، العلاقات العراقية – القطرية : مرتكزات التقارب وفرص المستقبل ، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة) ، ص ٣.

[٤١]. صحيفة العربي الجديد (القطرية) العدد الصادر في ٢٠١٧/٨/١٣.

[٤٢]صحيفة رأي اليوم، العدد الصادر في ٢٠١٧/١٠/٢٢.

[٤٣]. مفيد الزيدي ، العلاقات العراقية– القطرية ... ،ص ٤.

[٤٤]صحيفة الشرق الاوسط (اللندنية) العدد الصادر في ٢٠١٩/٤/١١.